

مقابلة

داود رهام
aborami20@hotmail.comنقيب المحامين: تمكين القضاء
من ممارسة سلطته عبر الانتخاب

رغم ان لبنان من اعرق دول الشرق الاوسط في ممارسة الديمقراطية، الا ان ثمة جدلية مستمرة حول محاولة طغيان مؤسسة على اخرى، عبر قوانين وتشريعات تقيد عمل اي من السلطات التي تكون ركيزة الحكم الديمقراطي. هذا ما دفع المشتري اللبناني الى تأكيد فصل السلطات وتعاونها لاسيما ما بين السياسية منها والقضائية

ظل النص الذي اكد استقلال السلطة القضائية في دستور الجمهورية الثالثة، المتعارف عليه انه دستور اتفاق الطائف، شعارا براقا يرفعه السياسيون في مواقع المسؤولية المختلفة. يحتم ذلك على الجسم الحقوقي المتمثل في نقابة المحامين لعب دور محوري، عبر لوبي ضاغط مدعم بمشاريع قوانين وخطط توصل الى اصدار المراسيم التطبيقية التفصيلية التي تجعل من هذا النص الدستوري دينامية عاملة بكل ابعادها، ما يضع الحدود ما بين السياسة والقضاء نهائيا.

هذا الواقع حملناه الى نقيب المحامين في بيروت اندره الشدياق، حاملا مشاريع متنوعة ومعلقا امالا كبيرة على تنفيذها منها تكريس استقلال القضاء، بحيث ينتج نفسه بنفسه وينتخب قياديه عبر خطة اصلاحية لا بد من اطلاقها.

■ استقلال القضاء مكرس في الدستور. اين نحن من تثبيت هذا المبدأ؟

□ المبدأ التاريخي حول فصل السلطات، اي السلطات الثلاث الاجرائية والتشريعية والقضائية، منذ ايام جون لوك ومونتسكيو وجد تكريسا له في دستورنا الذي هو عميد سن دساتير دول المنطقة. هذا الفصل كرس لاسيما في الطعن الذي قدم ضد القانون الذي منع المجلس الدستوري من بت الطعون الانتخابية المقدمة اليه في ربيع عام 2005 بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. يومها ابطل المجلس الدستوري هذا القانون. القضاء يكون مستقلا مقدرا ما يخلق القاضي مناعة واستقلالية ذاتية لنفسه ويجعلها في منأى عن المداخلات، ويصدر الاحكام بما يمليه عليه ضميره. عندما تولى رئيس البلاد السدة الاولى للدولة، وقام رئيس مجلس القضاء الاعلى

■ لماذا هناك نزوع دائم من السياسيين الى التدخل في القضاء؟

□ يعتبر السياسي ان لديه مهمتين: السعي الى الوصول الى الحكم، وممارسة الحكم. كل حزب سياسي يتوق عن حق الى الوصول الى الحكم او الى ممارسة الحكم، وهذا موجود في كل المجتمعات، سواء منها الديمقراطية التي لها قواعدها والتي

تكرس الديمقراطية الصحيحة او المجتمعات التي نقول عنها انها ما زالت نامية. لكن يجب ان يكون هناك رادع اخلاقي عند السياسيين بعدم التدخل، وعلى السياسي ضمن نشاطه ان يفصل بين المداخلات والتدخل. المداخلات او لفت النظر ليس ممنوعا، لكن التدخل بشكل لجوج مرفوض وغير مقبول، ومن المستحب ان يقلع السياسيون عن عادة التدخل ولو تدريجا.

■ ما الدور الذي تلعبه نقابة المحامين في تأمين التوازن وترسيم الحدود بين السياسة والقضاء؟

□ دور نقابة المحامين ارشاد وتوعية وسهر، بحيث يمارس المحامي مهنته ضمن اطار قسمه الذي يحتم عليه المحافظة على القوانين ومؤسسات الدولة، وان لا يقوم باي عمل يمس امن الدولة، وجزء منها الامن العام القومي. دورنا مساعد للقضاء. عندما نرتدي ثوب المحاماة علينا ان نتصرف كمحامين، وان لا نستخدم المحامي اي نفوذ سواء كان سياسيا او غير سياسي او معرفة شخصية.

■ من وجهة نظر نقابة المحامين، ما هي الحدود بين السياسة والقضاء؟

□ لا يمكن رمي كل مشاكل السياسيين عند القضاء. يجب ان يكون لدى السياسي ردع ذاتي، والقاضي ينبغي ان يكون في منأى عن السياسي في العمل القضائي. على القاضي ايضا ان يتمسك بالدرع الذي يحوط به حتى لا ينزلق الى المنزلق الذي يجعل من القضاء ميسيا، بحيث نكون في عداد المجتمعات الحديثة والديموقراطية التي تحترم نفسها.

■ الا تقع المسؤولية على القضاء في صد اي محاولة لتدخل السياسة والسياسيين؟

□ انا اعكس السؤال لاقول، هل القضاء يتدخل في امور السياسيين؟ بالطبع لا. اذا لماذا يتدخل السياسيون في امور القضاء؟ طالما اتفقنا على ان القضاء هو سلطة دستورية مستقلة قائمة



نقيب المحامين في بيروت اندره الشدياق.

في ذاتها، بالتالي مثله مثل السلطتين الاجرائية والتشريعية. كما ان القضاء لا يتدخل في امور السياسة، ولا يتدخل في السلطات الاخرى الا اذا طلبت مساعدته. مثلا تطلب السلطة التشريعية الاستعانة برأي قاض لديه خبرته في مجال اعداد نص قانون، او السلطة الاجرائية تطلب مساعدة قاض في صوغ مشروع قانون. لكن القاضي لا يفرض نفسه على اي من السلطتين التشريعية او الاجرائية. واذا كان التوجه الى التطبيق الفعلي لاستقلال السلطات، على كل سلطة ان تقف عند الحدود المرسومة لها من حيث ممارستها سلطتها المنصوص عليها في الدستور والقانون.

■ الا تعتقد ان التدخل السياسي في القضاء يؤثر على الحريات العامة في البلاد؟

□ لا بد من استذكار حقب تاريخية، حيث كان القاضي يرسم حدودا واسعة للحرية، خاصة في الخمسينات والستينات، ووقف سدا منيعا امام جنوح السلطة السياسية، ربما غصبا عنها، نحو محاولة فشة خلقها بالسياسيين من خلال استدراج القضاء، واتخاذ القضاء كذراع في وجه الخصوم السياسيين. لكن القضاء كانت له وقفات في تكريس الحريات اسوة بما فعله الكثير من المحاكم الاجنبية على صعيد التشريع المقارن او الاجتهاد المقارن. استطاعت السلطة القضائية توقيف السلطتين الاجرائية والتشريعية عند حدودها، وتمكنت من صون الحريات سواء الفردية ام العامة. كما توجد احكام صدرت في حقب مختلفة تدرس اليوم في الجامعات، حيث وقفت السلطة

القضائية وقفة واحدة وصلبة وجامعة، مكرسة للحرية في جميع اوجه الحرية، سواء في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي الحر والكتابة والقول. ثمة احكام شهيرة اصدرها الرعيل القديم. لكن انطلاقا من خبرتي لا يسعني الا الاشادة بالكثير من القضاة الشباب الذين يعيدون التذكير بهذا الماضي البراق اللامع المتألق لاذك القضاء ابان الخمسينات والستينات. اذ تصدر عنهم احكام جريئة مكرسة لهذه الحريات. نحن نعول على هذا الجيل، لان

المواقف الجريئة تحتاج الى عمل دؤوب ومتراكم. اذا لم نراكم على تجارب الماضي لا نصل الى تجارب براقة في المستقبل.

■ اليس من الاجدى ان يترك للقضاء ان ينتخب قياديه من دون اي وصاية سياسية تتمثل في اخضاع التعيينات فيه لمجلس الوزراء؟

□ انا مع هذا المبدأ مئة في المئة، لانه من جهة يترحم عمليا ويفعل مفهوم السلطة المستقلة القضائية، ويترجمها الى واقع ملموس ولا يبقى كلاما انشائيا، ومن جهة اخرى القضاة هم من يعرفون انفسهم. بهذه الطريقة تمنع القاضي من اقامة علاقات مع السياسيين. طبعنا هذا ليس ممنوعا في الاطار الاجتماعي، بحيث لا يعود القاضي يطلب شفاعة السياسي ليعين في منصب، او ان لا يعين في منصب. بذلك يمكن القضاء من ممارسة سلطته من طريق الانتخاب الصحيح والمنظم والمقنون بقانون. لنقابة المحامين دور واقتراحات قوانين في هذا الصدد في سبيل تعزيز استقلال القضاء. المهم ان نبدأ ولو عبر اصلاح جزئي، وليكن كتحجيرة اولى وكخطوة اصلاحية وتحديثية تطويرية، بحيث ينتخب القضاة جزءا من مجلس القضاء الاعلى.

■ هل تخشى على استقلال القضاء وما السبل العملية الى تعزيز هذا الاستقلال بشكل نهائي؟

□ ينبغي ان يشعر القاضي بالضمان الحياتي والاكتفاء الاجتماعي وابعاد العوز عنه، وعدم تهديده برفاهه وامنه الاجتماعي والحياتي، بحيث لا يكون في حاجة الى المال ما يجعله، لا سمح الله، يقبل برشوة. كما هو معروف، القاضي في انكلترا ليس لديه راتب، بل بطاقة ائتمانية يستخدمها قدر حاجته. انا اؤكد انه لا يوجد قاض الا ويسحب المال عبر هذه البطاقة الا قدر حاجته، لانه بلد ترسخت فيه الديمقراطية والبرلمانية، وترى القاضي في مناعة فكرية واخلاقية تجعله يصرف المال قدر حاجته وحاجة تربية ابنائه وتعليمهم، ولا يستخدم هذه البطاقة من اجل السياحة والسفر. الكل يعلم ان رئيس المعارضة في انكلترا يتقاضى راتبا حتى يقوم بالعمل المعارض البناء، وليس عملا معارضا هداما. نأمل في ان نصل الى هذه المرحلة من الحماية الشاملة والشفافية المطلقة.

العميد
والسفير الاميركي

يروى النقيب اندره الشدياق انه وزملاء له كانوا يسرقون سيارات آبائهم وينطلقون في موكب الى الجنوب خلف العميد ريمون اده الذي كان يصطحب السفير الاميركي الى المنطقة الحدودية مع فلسطين المحتلة، في رحلة عنوانها الصيد. لكن في حقيقتها تهدف الى اطلاع السفير وعبره ادارته، ميدانيا بالعين المجردة والواقع الحسي، على الاعتداءات والخروقات الاسرائيلية للحدود الدولية اللبنانية، بحيث كان يشير العميد اده الى نقاط الخرق والتوغل، ويطلب منه ان تتدخل ادارته للنجم اسرائيل عن اعتداءاتها.

يضيف: "بكل فخر انا انتمي الى هذه المدرسة التي نشأنا على مبادئها وعلى دفاعها المستميت عن سيادة لبنان واستقلاله".